Journal Of the Iraqia University (75-1) December (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق في العهد الجمهوري (١٩٥٨ -١٩٦٨)

م.د. أحمد نعمه جوده عزيز

جامعة النهرين كلية العلوم

The United States Policy Toward Iraq During the Republican Era (1958–1968)

Dr. Ahmed Naameh Joudah Aziz
Al-Nahrain University – College of Science
ahmed.neamah@nahrainuniv.edu.iq

المستخلص :

يمكن القول ان السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي عموما ومنطقة الخليج العربي بوجه خاص لم تكن واضحة المعالم قبل الحرب العالمية الثانية واتخذت اتجاهات عدة منها مجال التعليم والصحة والثقافة ولاسيما الآثار والاقتصاد الذي كان محدودا وتوسع تدريجيا ولا سيما في المجال النفطي. وبدأت معالم تلك السياسة تتضح بعد الحرب العالمية الثانية إذ برزت الولايات المتحدة الامريكية اقوى سياسيا واقتصاديا وعسكريا وشرعت في عملية تصفية القوى الاستعمارية الاوربية ولا سيما بريطانيا وفرنسا التي خرجت منهكة من الحرب والاستحواذ على مستعمراتها وأهم تلك المستعمرات هي منطقة الخليج العربي بما فيها العراق ولفهم أبعاد و مضامين السياسة الخارجية الأمريكية و مكوناتها ، لا مناص عن قراءة المتغيرات التي طرأت على المعنى العام لاستراتيجية و مفهوم المصالح الامريكية، إذ أن المنظومة الدولية القديمة قد أصابها الوهن ليقوم على أنقاضها نظام دولي جديد تبعا لتداعيات الحرب العالمية الثانية و ما صاحب ذلك من متغيرات أدت الى إعادة تقييم و ترتيب أولويات منظومة المصالح الامريكية ، التي رسمها السياسيون الامريكيون وفقا للأوضاع السياسية الراهنة وحددت بموجبها بضعة اهداف أساسية مثل مناهضة الشيوعية ، وسياسات الاحتواء، و القوة العسكرية ، و سياسات التدخل . ولذلك اتسمت السياسة الخارجية الامريكية على التغيير دون الاستمرار على وتيرة موحدة. وقد انصب اهتمام الولايات المتحدة الامريكية على العراق بما يحتويه من موارد اقتصادية متنوعة، و امتلاكه تاريخ حضاري ثر، فضلا عن امتلاكه كميات هائلة من النفط ، هذه المادة ذات الأهمية الاستراتيجية والتي تلعب دورا أساسيا في تحديد قوة الدولة اقتصاديا و سياسيا ، منذ قيام الدولة العراقية الحديثة بتأسيس المملكة العراقية و حتى اليوم ، إذ أدرك القادة العراقيون أهمية الولايات المتحدة الامريكية و تأثيرها الكبير في العلاقات الدولية . حرص الزعيم الركن عبد الكريم قاسم طوال مدة حكمه الذي بدأ بانقلابه على الحكم الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨ حتى أطاح به انقلاب عسكري في ٨ شباط ١٩٦٣ على الالتزام بسياسة متوازنة بين الولايات المتحدة و المعسكر الشيوعي ، إلا ان الصراعات الداخلية اثرت في خيارات الزعيم التي تقاطعت مع المصالح الامريكية أحيانا ، و يبدو ان الأمريكيين دعموا الحكومة الجديدة التي قامت على انقاض حكومة قاسم ، مع أن المصالح الاقتصادية الامريكية كانت تسير بشكل طبيعي باستثناء النفط الذي كان يخضع للتجاذبات السياسية الداخلية و الدولية ، ولا سيما ان سياسة الولايات المتحدة قد أصبحت رهينة للسياسة الإسرائيلية و أهدافها في المنطقة ، سواء اثناء حكم قاسم ام اثناء مدة حكم النظام العارفي الذي بدأ بتولي الفريق الركن عبد السلام محمد عارف السلطة في ٨ شباط ١٩٦٣ وانتهى بانقلاب عسكري اطاح بالفريق أول عبد الرحمن محمد عارف عن سدة الحكم في ١٧ تموز ١٩٦٨ . **الكلمات المفتاحية: العراق ، الولايات المتحدة ، ثورة ١٤ تموز، عبدالكريم قاسم, الحكم العارفي**

Abstract:

It can be said that American policy toward the Arab world in general and the Arabian Gulf region in particular was not clearly defined before World War II. It took several directions, including education, health, culture, particularly archaeology, and the economy, which was limited and gradually expanded, particularly in the oil sector. The outlines of this policy began to become clear after World War II, when the United States emerged stronger politically, economically, and militarily. It embarked on the process of eliminating the European colonial powers, particularly Britain and France, which had emerged exhausted from the war and the acquisition of their colonies, the most important of which was the Arabian Gulf region, including Iraq. To understand the

dimensions and implications of American foreign policy and its components, it is essential to examine the changes that have affected the general meaning of American strategy and interests. The old international system was weakened, and a new international order was established on its ruins following the repercussions of World War II and the accompanying changes that led to a reassessment and reordering of the priorities of American interests. American politicians drew up these priorities in accordance with the current political situation, defining several basic objectives such as anti-communism, containment policies, military force, and intervention policies. Therefore, American foreign policy has been characterized by change without maintaining a uniform pace.The United States has focused its attention on Iraq, with its diverse economic resources, rich cultural history, and vast quantities of oil—a strategic resource that plays a fundamental role in determining the state's economic and political strength—since the establishment of the modern Iraqi state with the founding of the Iraqi Kingdom until today. Iraqi leaders have realized the importance of the United States and its significant influence in international relations.Throughout his rule, which began with his coup against the monarchy on July 14, 1958, and was overthrown by a military coup on February 8, 1963, General Abdul Karim Qasim was keen to maintain a balanced policy between the United States and the communist camp. However, internal conflicts influenced the leader's choices, which sometimes intersected with American interests. It appears that the Americans supported the new government that emerged from the ruins of Qasim's government, even though American economic interests continued to operate normally, with the exception of oil, which was subject to domestic and international political tensions. This was particularly true given that US policy had become hostage to Israeli policy and its regional objectives, both during Qasim's rule and during the Arefi regime, which began with Lieutenant General Abdul Salam Muhammad Aref assuming power on February 8, 1963, and ended with a military coup that ousted Lieutenant General Abdul Rahman Muhammad Aref from power on July 17, 1968. **Keywords**: Iraq, United States, July 14 Revolution, Abdul Karim Qasim, Arefi rule.

المقدمة :

شغل العراق موقع الصدارة بين حضارات العالم في تاريخه القديم والعصر الوسيط ، و كان لموقعه الاستراتيجي المتميز الذي يعد حلقة الوصل بين الشرق و الغرب فضلا عن ثروته الاقتصادية الكبيرة سببا في ان يكون من اكثر مناطق العالم حساسية بالنسبة الى الدول الكبرى، وإن تنافس تلك القوى و المصالح الدولية فرضت عليه التراجع عن دوره الحضاري في العصر الحديث منذ القرن الثالث عشر الميلادي و لقرون تلت ، وكان البريطانيون قد وصلوا الخليج العربي مطلع القرن السادس عشر ثم توسعت سيطرتهم حتى تمكنوا من احتلال العراق مع نهاية الحرب العالمية الأولى بعد انتصارهم على العثمانيين الذين حكموا العراق لأربع قرون خلت أورثت نظاما متخلفا في النواحي السياسية و الاقتصادية و الثقافية أكد البحث على دور البريطانيين في تأسيس الدولة العراقية الحديثة وفق النظام و العقيدة البريطانية في إدارة الدولة ، لتبقي البلاد تحت الوصاية البريطانية عبر نظام الانتداب عشر سنين وحتى بعد استقلال العراق أواخر عهد الملك فيصل الأول تحول الاستعمار المباشر الى نظام المستشارين البريطانيين المسؤولين عن إدارة الوزارات العراقية . أحكمت بريطانيا قبضتها على العراق في وقت كان الأمريكيين يصارعون من اجل حجز مكان لهم بين القوى الكبرى فعلى الرغم من تواجد الأمريكيين في الخليج منذ عام ١٨٣٣ بعد عقدهم معاهدة صداقة وتجارة مع سلطان عمان إلا ان نفوذهم الى العراق تأخر حتى أواخر القرن التاسع عشر و أخذ اتجاهات ثانوية منها الارساليات التبشيرية التي اتخذت من التعليم والطب بوابة من اجل تحقيق أهدافها في العراق ومن ثم أخذت مجالات أخرى تدخل في التنافس بين الدول الغربية في العراق كالتنقيب عن الاثار و التجارة البينية في حدود ضيقة في أواخر أيام السيطرة العثمانية على العراق ، الا ان اكتشاف النفط في العراق جعل الحكومة الامريكية تقف خلف شركاتها النفطية بقوة لتستجيب بريطانيا للضغوط الامريكية وتتنازل لشركاتها عن ما يقرب من الربع من امتيازها النفطي في نفط العراق أشار البحث الى دوام استثمارات الولايات المتحدة و مصالحها في العراق طيلة مدة ما بين الحربين العالميتين برعاية بريطانية على الرغم من تصاعد حدة التنافس بين القوتين للسيطرة على خيرات المنطقة و تحقيق أهدافهما السياسية و الاقتصادية فيها ، في الوقت الذي كانت الحكومات العراقية في العهد الملكي غالبا ما كانت تلتزم جانب بريطانيا ليقينها ان الصدام مع بريطانيا يحمل العراق عواقب وخيمة . إلا ان نتائج الحرب العالمية الثانية عكست تراجعا بريطانيا ملحوظا مع بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى. وبالتزامن مع التراجع البريطاني أخذت الولايات المتحدة على عاتقها تصفية الوجود البريطاني في الشرق الأوسط تحت غطاء نظرية ملء الفراغ الذي قد يسببه التراجع البريطاني لسد الطريق في وجه النفوذ السوفيتي الطامح لأخذ دور له في المنطقة. جاء سقوط النظام الملكي في العراق كواحدة من انعكاسات الصراع الدولي القائم ، و لما كان العراق يعد من الدول الأكثر أهمية لدى صانع القرار الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، لذلك جاء الرد الأمريكي سريعا عبر التدخل العسكري في لبنان و الأردن لوقف تداعيات الثورة العراقية و منع امتدادها الى مناطق مجاورة فضلا عن إبقاء العراق في دائرة النفوذ الغربي كانت الأهداف و المصالح الامريكية

في العراق آنذاك تتلخص في استمرار امدادات النفط العراقي الى الولايات المتحدة و حلفائها و منع النفوذ السوفيتي من الوصول المياه الدافئة وأضيف لها هدف جديد بات اكثر أهمية هو تحقيق الامن لإسرائيل ، وعلى الرغم من ان كل الحكومات العراقية في العهد الجمهوري سواء حكومة عبد الكريم قاسم ام حكومتي الاخوين عارف كانت حريصة على علاقة متوازنة مع الولايات المتحدة إلا انها كانت لها رؤيتها الخاصة في إدارة ثروتها النفطية و العلاقة مع الاتحاد السوفيتي فضلا عن انهم يعدون معركتهم مع الكيان الصهيوني هي أزمة وجود ، و هكذا تحددت العلاقة مع الولايات المتحدة في التزامها الجانب المعادي للعراق إذ أوضح البحث كيفية معالجة الولايات المتحدة لقضايا العراق كالصراع مع دول الجوار ولا سيما إيران و القضية الكردية و قضية تسليح الجيش العراقي و أخيرا موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي والذي تسبب في قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بدايات الوجود الأمريكي في العراق تعود بواكير الوجود الأمريكي في العراق و الذي جاء عبر النشاط التجاري و التبشيري الى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، حين وضعت بعض البعثات التبشيرية المسيحية و التعليمية الامريكية العراق ضمن دائرة اهتمامها لذلك توافدت على مختلف المدن العراقية لتثبيت الأسس الحقيقية للوجود الأمريكي فيه (العليان، ٢٠١١، صفحة ١٣) .وكان اول تواجد سياسي امريكي حين عينت الحكومة الامريكية اول قنصل لها في بغداد و هو جون هنري (John Henry)عام ١٨٨٩ بعد ان كان الاشراف على شؤون الرعايا الأمريكيين ملقى على عاتق القنصلية البريطانية في العراق بصفة غير رسمية (مراد، ١٩٧٩، صفحة ١٨) ولم يتمكن الامريكان من ممارسة دور اكبر في العراق خلال تلك الفترة بسبب عوامل عدة منها طبيعة السياسة الخارجية الامريكية و عدم رغبتها في الدخول في صراعات مع القوى الدولية الموجودة في المنطقة، فضلا عن الأوضاع الداخلية في العراق اذ كان تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية ثم احتلته بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى ، أدت هذه العوامل بمجموعها الى تحجيم الدور الأمريكي في العراق و قللت من تواجده بصورة تتلاءم مع قوة الاقتصاد الأمريكي في ذلك الوقت (احمد ، ١٩٧٨، صفحة ٩٣)بقيت الاستثمارات الاقتصادية الامريكية حتى العقد الأول من القرن العشرين في حدودها الدنيا حتى تأسيس الشركة العثمانية – الامريكية للتنمية الصناعية التي عرضت على الحكومة العثمانية عقود استثمار مشاريع استخراج المعادن في الأراضي العثمانية و مشاريع مد سكك الحديد على ان تكون هي صاحبة الاستثمار (عبد، ١٩٨٢، صفحة ٤٧). كما عرضت شركة (استاندرد اويل) (Standard Oil) الامريكية عام ١٩١٣ على الحكومة العثمانية ان تقدم قرض ضخم في مقابل الحصول على امتياز للنفط في الموصل ، الا ان هذا المقترح لم يجد طريقه للتنفيذ بسبب قيام الحرب العالمية الاولى (العليان، ٢٠١١، صفحة ١٥) حقق المبشرون الامريكيون نجاحات مشهودة اذ افتتحت مدرسة كلية بغداد الثانوية في بغداد و بعض المدارس في الجنوب ، اذ افتتح المبشر الأمريكي الدكتور جون ايس John) (V. Iceمدرسة الرجاء العالي في البصرة في عام ١٩١٠ و أنشأت زوجته المدرسة الامريكية للبنات في العام التالي و كان تمويلهما يتم عن طريق الحكومة الامريكية (الشمري، ٢٠٠٣، صفحة ٩٧) كان اهتمام الارساليات التبشيرية الامريكية مكرسا في مجالي التعليم و الصحة ، اذ فتحت هذه الارساليات العديد من المدارس الابتدائية في العراق كما اسسوا عدد من المستشفيات و المراكز الصحية في عدد من المدن العراقية ، و يأتي تركيز الامريكيون على هذين المجالين لعدة اسباب منها حاجة العراق الفعلية الى هذه الخدمات ، فضلا عن التوظيف السياسي في هذين المجالين كونهما الاكثر التصاقا بالإنسان و لما لهما من التأثير في المواطن البسيط ، إذ كانت الخدمات التي يقدمها المبشرين سببا في تحقيق الامريكيين سمعة طيبة و خلق انطباعا جيدا بين الاوساط المثقفة في الامبراطورية العثمانية (احمد ، ١٩٧٨، صفحة ٢٥)اصبح الاهتمام الامريكي في المدة التي سبقت الحرب العالمي الاولى و المرحلة اللاحقة للحرب يتركز على النفط بالدرجة الاولى و على الرغم من عدم اشتراك الولايات المتحدة بصورة مباشرة في الحرب إلا ان الامريكان اسسوا قاعدة صلبة في المنطقة عبر البنود الاربعة عشر التي طرحها الرئيس الامريكي ودرو ولسن Wilson (Woodrow)، و التي عنت بحق تقرير المصير للشعوب المستعمرة و كانت مقدمة لتغلغل امريكي واسع في المنطقة العربية (العليان، ٢٠١١، صفحة ١٧)سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق للمدة ما بين الحربين العالميتين نفذت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الاولى و العقدين اللاحقين بعدها مبدأ " الباب المفتوح " حاولت من خلاله شركات النفط الامريكية من الحصول على امتيازات نفطية في العراق فضلا عن دخولها شريكا في الاستثمارات النفطية القديمة تحت حماية بريطانيا (نوفل، ١٩٦١، صفحة ٨٩)بدأت المحاولات الأمريكية الأولى للحصول على امتيازات نفطية في العراق من منطقة الموصل في نيسان ١٩٢٤، إذ سعت الولايات المتحدة إلى استغلال النفط في هذه البقعة بعد الحرب العالمية الأولى، و لا سيما عقب تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية بين بريطانيا وفرنسا ، فضلا عن تسوية بريطانيا لخلافاتها مع فرنسا بشأن استثمار نفط الموصل في مؤتمر سان ريمو(San rimo) . وقفت الحكومة الأمريكية حينها إلى جانب مطالب شركاتها النفطية و احتجت بشدة على التسوية الأخيرة ، وكلفت وزارة الخارجية بمخاطبة قيادة الحلفاء دبلوماسيًا للاعتراض على الموقف البريطاني حيال حقوق شركات النفط الأمريكية في الاستثمار والمساهمة في الصناعات النفطية العربية و الايرانية (عبد، ١٩٨٢، صفحة ٥٢)استطاعت الشركات النفطية

الامريكية بعد جولة طويلة و معقدة من المفاوضات مع الشركات النفطية البريطانية الى جانب الشركات و المصالح الاخرى المساهمة في شركة النفط التركية استمرت للمدة من تموز ١٩٢٢ من الدخول ضمن شركة النفط التركية الى ان تم الاتفاق في ٣١ تموز ١٩٢٨ على اتفاقية الخط الاحمر التي انهت الخلاف بين هذه الاطراف حول الاستثمارات النفطية (وهيم، ١٩٨٢، صفحة ٤٩) اكدت الحكومة الامريكية انها شريكة في الحرب التي خاضتها جنب الى جنب مع البريطانيين و الفرنسيين وانتصرت على دول الوسط ، لذلك فهي شريكة ايضا في الحصول على نسبة محددة من نفط العراق . واتجهت بريطانيا صوب الخيار السلمي اذ رأت ان الصدام السياسي و المواجهة مع الولايات المتحدة ليس في مصلحتها فاتجهت نحو المساومة النفطية مع الامريكيين ، اذ تنازلت عن ٢٣,٧٥ % من اسهم شركة النفط التركية (شركة نفط العراق المحدودة فيما بعد) في مقابل ضمان اعتراف امريكي رسمي بالانتداب البريطاني على العراق و ضم ولاية الموصل الى المملكة العراقية ، اذ كانت قضية الموصل قضية مساومات سياسية – اقتصادية بين الدول اكبر منها مشكلة سياسية بين العراق و تركيا (العليان، ٢٠١١، صفحة ٢٢)كانت المصالح الاقتصادية الامريكية المتحصلة من العراق ضئيلة نسبيا اذا ما استثنينا النفط وتحددت في بعض المواد الاولية مثل الصوف و عرق السوس (وهيم، ١٩٨٢، صفحة ٣٤)، و كان القناصل الأمريكان هم الذين يشرفون على رعاية المصالح التجارية الامريكية وكان بعضهم من التجار البريطانيين (لوريمر، ١٩٦٧، الصفحات ٣٩٥٦-٣٩٦١)، وكان حجم الصادرات الامريكية للعراق بلغ في عام ١٩٣٠ ما قيمته ١,٧٠ مليون دولار سنويا ، زاد معدل القيمة الى ٣,٨ مليون دولار سنويا قبل بداية الحرب العالمية الثانية (مراد، ١٩٧٩، صفحة ٢٧)انتهزت الولايات المتحدة الامريكية فرصة النزاع على ولاية الموصل بين العراق و تركيا و استغلت مسألة الامتياز النفطي الذي لم ينفذ بسبب قيام الحرب العالمية الاولى لتطالب بتعويض عنه بحقوق امتياز في نفط الموصل في مقابل اعطاء صوتها الى الجهة التي تضمن لها تلك الحصة سواء اكانت بريطانيا التي تلتزم جانب المملكة العراقية او تركيا ، فقبل البرلمان التركي على قبول طلب الامتياز الامريكي في نيسان ١٩٢٣ اذ تضمن امتيازات سخية جديدة منها تشييد سكة حديد في ولاية الموصل مع حق التنقيب على النفط لمسافة عشرين كيلومتر على جانبي الخط ، بعد هذا الموقف الذي وقفه الاتراك ازاء المصالح الامريكية ساندت الحكومة الامريكية الادعاءات التركية اثناء مطالبتهم بولاية الموصل ، وذلك مرجعه الى ان الامريكان رأوا في بقاء الموصل تحت السيطرة التركية يجعلها مفتوحة امام الرأسمال الامريكي ، اذ صرح وزير الخارجية الامريكي موقف بلاده من ذلك قائلا " ان حكومتنا لم يكن لها يد مطلقا في الحصول على هذا الامتياز ، و لم تتنازل في سبيل الحصول عليه عن شيء من حقوقها " (فوستر، ١٩٤٦، صفحة ٢٧٩)استندت الولايات المتحدة الامريكية الى معاهدة عام ١٩٣٠ بين بريطانيا و حكومة نوري السعيد العراقية والتي احتوت بين طياتها طبيعة الصراع و التنافس بين بريطانيا و الولايات المتحدة الامريكية في مطالبتها بحصة في الامتيازات النفطية في العراق خارج اطار شركة نفط العراق المحدودة ، إذ قدم السفير الامريكي في بريطانيا مذكرة الى وزارة الخارجية البريطانية في ٢٣ نيسان ١٩٣٠ يستفسر فيها حول معلومات غير مؤكدة وصلت الى حكومة الولايات المتحدة تخص نية الحكومة العراقية منح امتياز تنقيب على النفط في العراق خارج امتياز شركة نفط العراق إذ نصت المذكرة على " إنه استنادا على ما جاء في المعاهدة المعقودة عام ١٩٣٠ ، فان الحكومة الامريكية تعرب عن ان العراق لن يمنح امتيازا للنفط دون ان يمنح الشركات و الافراد الامريكيين فرصا متساوية للمزايدة ، ان الحكومة الامريكية تعتمد على الحكومة البريطانية في ضمان حقوقها " (خليل، ١٩٧٩، صفحة ٣٠)ومن الجدير بالذكر ان الولايات المتحدة اعترفت بمعاهدة ١٩٣٠ التي عقدت بين بريطانيا و العراق و التي يرى فيها البعض انها جاءت لترضية الامريكان الذين لم يكونوا ينظرون بعين الرضا لاستحواذ بريطانيا وفرنسا على امتيازات النفط العراقية ، و ركزت في المعاهدة على ارضاء الامريكان الذين توفرت لهم جميع الحقوق و المزايا التي يتمتع بها رعايا الدول الاعضاء في عصبة الامم في حين لم تكن الولايات المتحدة منتمية للعصبة في ذلك الوقت (العلاف، ٢٠٠٦، صفحة ٩)اغتنم الرئيس الأمريكي هربرت هوفر(Hearpert Hover)(١٩٢٩-١٩٣٣) فرصة قرب انضمام العراق لعصبة الأمم ليبعث رسالة تهنئة الى الملك فيصل الأول في ١٣ نيسان ١٩٣١ لتقوية روابط الصداقة وتدعيمها بين الولايات المتحدة الامريكية و العراق و في المقابل فقد أبدت المملكة العراقية رغبة مماثلة تجاه الولايات المتحدة (نعمان، ٢٠٠٦، صفحة ٣٥)وبعيدا عن كل التأويلات فقد بذلت الولايات المتحدة الامريكية محاولات عدة على امتداد سنوات ما بين الحربين العالميتين في سبيل كسب امتياز خاص بشركاتها النفطية في العراق ، لكن هيمنة بريطانيا على مصدر القرار السياسي في البلاد ، فضلا عن الدور الذي لعبه بعض السياسيين العراقيين ولاسيما نوري السعيد و بدرجة اقل الوصي عبد الاله وقفت عائقا دون تحقيق الأمريكيين غايتهم ، إذ كانت توجهاتهم تصب في ضرورة استثثار شركة نفط العراق (I.P.C) باستثمار النفط في العراق (العليان، ٢٠١١، صفحة ٩٣)وغلب الظن ان نوري السعيد و عبد الاله بموقفهما هذا إنما ينأون بمقدرات البلاد نحو الاتجاه الآمن والرهان على الحصان الفائز، فلا أجد من المصلحة ان تمنح الحكومة العراقية استثمارات نفطية للشركات الامريكية و تستبعد الشركات البريطانية في خضم تنافس سياسي- اقتصادي بين بريطانيا و الولايات

المتحدة في الوقت الذي لا تمتلك الولايات المتحدة وجودا عسكريا في العراق و انما تعتمد في حماية استثماراتها على القوات البريطانية المتواجدة في العراق فتحت الحكومة الامريكية اول مفوضية لها في بغداد عقب دخول العراق الى عصبة الأمم عام ١٩٣٢ و كان (بول نابنشو) Paul) (Knabenshue اول وزير مفوض امريكي في العراق ، وتم في العام ١٩٣٦ توقيع معاهدة لتبادل المجرمين بين العراق و الولايات المتحدة (مراد، ١٩٧٩، صفحة ٢٩)ورغبة في تطوير العلاقات مع العراق ، قدمت مؤسسة روكفلر (Rockfeller) الامريكية عرض مساعدات فنية و تقنية بهدف إقامة مختبر مركزي مجهز بأحدث طراز من الأجهزة الطبية في عام ١٩٣٨ وتقبل الجانب العراقي ذلك باهتمام بالغ وبشكل جدي (نعمان، ٢٠٠٦، صفحة ٣٥)ولم تقتصر العلاقات الأمريكية العراقية على المصالح الاقتصادية ، إذ حظيت عملية التبادل الثقافي باهتمام الحكومة الامريكية و عده الامريكيون من التوجهات التي تساعد في قبول العراقيين للنفوذ الامريكي المرجو وكانت اثار منطقة الخليج العربي و لاسيما اثار العراق هدفا للبعثات الامريكية ، إذ اسهمت عدة من هذه البعثات في التنقيب في مختلف مناطق العراق الاثرية بالتعاون مع مختلف الجامعات الامريكية منذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر وزادت وتيرتها في الثلاثينيات من القرن العشرين (العليان، ٢٠١١، الصفحات ٢٣-٢٤)سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق اثناء الحرب العالمية الثانية و حتى سقوط النظام الملكي ١٩٥٨ برزت اهمية العراق بموقعه المهم مع استمرار الحرب العالمية الثانية و شهدت سعيا امريكيا حثيثا لإدخال العراق في استراتيجية الدفاع لدول الحلفاء و ذلك لأهمية النفط المتوفر في أراضيه لإدامة ماكنة الحرب ، فضلا عن محاولات المانيا و حلفائها في المحور بالتوجه نحو العراق و جعله ركيزة للسيطرة على كل المنطقة ، ما منح العراق مزيدا من اهتمام القائمين على السياسة الخارجية الامريكية (العليان، ٢٠١١، صفحة ٢٦) وقفت الولايات المتحدة الامريكية الى جانب بريطانيا في صدامها العسكري مع حكومة رشيد عالي الكيلاني اثناء احداث ثورة مايس ١٩٤١ التي استهدفت القضاء على النفوذ البريطاني في العراق بسبب تشابك مصالحهما مما لا يمكن معه التخلي عن البريطانيين بأي حال من الاحوال ، فكان ذلك عاملا اضافيا ضغط باتجاه ادخال العراق ضمن الاستراتيجية الامريكية لأن الولايات المتحدة و بريطانيا حليفان و شريكان اساسيان في الحرب العالمية و لأن العراق دولة نفطية و قريبة من دول الخليج ذات الاهمية النفطية البالغة في الحرب (العاني، ١٩٨٨، صفحة ٦)حاولت الولايات المتحدة الامريكية لعب دور الوسيط بين بريطانيا و حكومة الكيلاني قبل ان تصل الامور الى مرحلة الصدام العسكري إذ كلفت وزيرها المفوض في بغداد بول نابنشو بمقابلة رشيد عالي الكيلاني و ابلاغه ضرورة التعاون مع بريطانيا لأن العمل بخلاف ذلك سيحدث تأثيرا سيئا لدى الامريكيين (شوكت، ١٩٧٨، الصفحات ٤١٦-٤١٧)رغبت بريطانيا في استثمار الموقف الامريكي المساند لها في ممارسة الضغط على حكومة الكيلاني لإجبارها على الاستقالة ، إذ طلب السفير البريطاني بازل نيوتن من الوزير نابنشو دعوة الحكومة الامريكية لممارسة الضغط على العراق ، الا ان الحكومة الامريكية رفضت ذلك و اكدت لوزيرها المفوض ان يبلغ البريطانيين ان الامريكيين رغم اهمية مصالحهم في العراق لكنهم لن يتدخلوا في شؤونه الداخلية ، و ان اقصى ما يمكنهم تقديمه الى حلفائهم البريطانيين يتمثل في امتناعهم عن ارسال اية اسلحة أو معدات عسكرية امريكية للعراق .(Thrope, Vol. 25 , N o.1 , winter 1974 , p. 82) وينطوي هذا الموقف الامريكي في عدم الانسياق خلف الرغبات البريطانية في ممارسة الضغط على حكومة الكيلاني على التزام الولايات المتحدة سياسة متزنة و ادراك حقيقي لضرورة ادامة مصالحها في العراق، إذ ان اتخاذ موقف متطابق مع الموقف البريطاني يجلب عداء الشعب العراقي ضد الولايات المتحدة و لا يخدم الاهداف الامريكية المستقبلية الرامية الى البقاء في العراق . و وراثة الدور البريطاني في المنطقة والذي تشير الدلائل الى قرب تراجعها عن مناطق واسعة من مناطق نفوذها وقد يكون في العراق في طليعتها (العليان، ٢٠١١، صفحة ٢٨) ادت المفوضية الامريكية في العراق دورا مهما في مساندة الجناح المقرب من بريطانيا في الحكومة العراقية و مناوئة حكومة الدفاع الوطني اثناء احداث مايس ١٩٤١، إذ قامت بتهريب الوصي على العرش عبد الاله بن علي اثر لجوئه الى المفوضية في ٢ نيسان من العام نفسه ، إذ قام الوزير المفوض نابنشو باصطحابه في سيارته ليتم نقله الى القاعدة البريطانية في الحبانية ، و من ثم قامت طائرة بريطانية بنقله الى البصرة لينتهي به المطاف في بارجة بريطانية راسية في الخليج (باشا، ١٩٨٢، الصفحات ٢٦٧-٢٦٩) شرعت الولايات المتحدة في تنفيذ اهدافها المرسومة في تحقيق شراكة حقيقية في المنطقة عبر شركاتها النفطية العاملة في العراق وسعيها الحثيث عن طريق ارسال البعثات و دراسة اوضاع السوق العراقي وكل ما يخص الوضع الاقتصادي للسكان و امكانية تأسيس مشروعات امريكية في مجال المصارف و الاستثمارات النقدية (Ederson, 15 DEC. 1943)، بعد ان تعززت لديها الثقة ان البريطانيين لا يمكنهم البقاء بدون المساندة الامريكية و ذلك بسبب ضعف مركزهم و نمو الشعور المعادي لهم في صفوف الشعب العراقي بسبب تداعيات انتفاضة مايس ١٩٤١ (شوكت، ١٩٧٨، صفحة ٤١٩)اعلن الرئيس الامريكي فرانكلين روزفلت) Franklin Rosevelt (العمل بقانون " الاعارة و التأجير " في ١١ آذار ١٩٤١ و يسمح هذا القانون للولايات المتحدة بتقديم المساعدة العسكرية و الاقتصادية لحلفائها خلال الحرب العالمية الثانية و بموجبه تم السماح لوزير الحربية بتأجير

ممتلكات الجيش الامريكي لمدة خمس سنوات ، و قد سمح هذا القانون للأمريكيين ان يرسلوا امداداتهم الى الخليج العربي و ذلك في اعقاب اعلان البحر المتوسط الذي وقعته الولايات المتحدة مع بريطانيا (الدوري، ٢٠٠٦، الصفحات ١٩٧ – ٢٠٠) ، و تم شمول العراق بهذا البرنامج و استفاد منه في مجال التصنيع و المنتجات الزراعية و الصناعية الامريكية لعام ١٩٤٢ و ١٩٤٣ (مراد، ١٩٧٩، صفحة ١٨٨)زار الوصي عبدالاله بن علي الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٤٥ و اعلن ان هدف زيارته هو للاطلاع على احدث الاساليب العلمية المتبعة في الزراعة لغرض نقل الخبرة الى العراق و الاستفادة من التقدم الامريكي في هذا المجال ، و لاسيما ان العراق بحاجة الى الآلات و المكائن الصناعية الامريكية لاستخدامها في تحقيق نهضته الصناعية المرجوة (العكيلي، ٢٠٠٣ ، الصفحات ٥٣ – ٥٤) ، و في اعقاب زيارة الوصي الى الولايات المتحدة الامريكية شهدت العلاقات الثنائية تطورا واضحا اذ حصل العراق على مبلغ قدره ١٠ ملايين دولار امريكي وفق برنامج (النقطة الرابعة) في حزيران ١٩٥١ فضلا عن قرض بقيمة ١٢.٨ مليون دولار لمشروع الثرثار (السامرائي، ١٩٧٣، صفحة ٢٣٥) وفي إطار تعزيز العلاقات الثنائية زار وزير الخارجية الامريكي جون فوستر دالاس (John Foster Dulles) العراق في ٨ ايار ١٩٥٣ ضمن جولة شملت عدة دول في منطقة الشرق الاوسط، اذ أعلن عن رغبة الحكومة الامريكية في مشاركة العراق بحلف دفاعي مشترك مع اقطار عربية اخرى. و يبدو ان هذا الحلف موجه للتصدي الى النفوذ السوفييتي في المنطقة (الباجة جي، ١٩٨٩، الصفحات ٢٨٠ – ٢٨١)وعلى الصعيد العسكري وقع العراق و الولايات المتحدة اتفاقية المساعدة العسكرية في ٢١ نيسان ١٩٥٤ سميت (اتفاقية الامن المتبادل) لغرض توسيع تشكيلات الجيش العراقي و تزويده بالأسلحة و المعدات الحربية المطلوبة ، و تم توقيع الاتفاقية بين محمد فاضل جمالي رئيس وزراء العراق و السفير الامريكي في العراق (العليان، ٢٠١١، صفحة ٣٥)وعلى الصعيد نفسه ، اصبح العراق عنصرا فاعلا في الاستراتيجية الامريكية القائمة على اساس تشكيل الاحلاف و التكتلات الاقليمية مثل حلف منظمة معاهدة الشرق الاوسط أو (ميثاق بغداد / شباط ١٩٥٥) و الموافقة على سياسة (ملء الفراغ) الذي اعلنه الرئيس الامريكي دوايت آيزنهاور (Dwight Eisenhower) في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ (الحفو، ٢٠٠٥، الصفحات ٣٨ – ٤٢) في خطابه امام الكونغرس و طلب اقرار وثيقة تتضمن استعمال الولايات المتحدة لقواتها المسلحة و تقديم مساعدات اقتصادية لأية دولة من دول الشرق الاوسط يقع عليها عدوان من الدول التي تدور في فلك الشيوعية الدولية ، و ادعى وجود فراغ قوة في الشرق الاوسط يجب ان تملأه الولايات المتحدة الامريكية قبل ان يملأه الاتحاد السوفيتي (اغا، ١٩٨٤، صفحة ١١) ، الذي سوف يسيطر على منابع النفط الشريان الرئيس لأوروبا (Stebbins , 1960, p. 216) ، لتكون هذه النظرية ذريعة تتخذها الولايات المتحدة الامريكية لتمرير خططها التوسعية و تطبيقا لسياستها التي تهدف الى تصفية الدول المستقلة في المنطقة (بريماكوف، ١٩٧٩، صفحة ٨٧). ويبدو ان هذه التكتلات و الاحلاف فضلا عن عوامل و متغيرات اخرى اسهمت في سقوط النظام الملكي في العراق في تموز عام ١٩٥٨ ، ويتولى نظام جديد الحكم في العراق لتدخل العلاقات بين العراق و الولايات المتحدة في اطار جديد يختلف عن سابقه ابان النظام الملكي.

السياسة الأمريكية تجاه العراق في عهد عبدالكريم قاسم ١٩٥٨–١٩٦٣شكل سقوط النظام الملكي في العراق و قيام نظام جديد مفاجأة كبيرة لكثير من الانظمة و الشخصيات السياسية الدولية و الاقليمية ، و كان الرئيس الامريكي ايزنهاور واحدا من هؤلاء اذ قال معلقا عندما ابلغه وزير خارجيته فوستر دالاس بأحداث العراق " إن هذه البلاد التي كنا نعتمد عليها اعتمادا كليا في ان تكون الحصن المنيع للاستقرار و الازدهار في المنطقة ... لقد فقدنا قلعة من قلاع الشرق الاوسط " (Eisenhowe, 1965, p. 269) ، إذ انتقل الحكم في البلد من النظام الملكي الى نظام جمهوري تحكمه المؤسسة العسكرية و تغيرت بموجبه عقيدة الحكم من الملكية الدستورية البرلمانية على الرغم من بعض الاشكاليات المتعلقة بهذا النظام الى نظام حكم جمهوري متشدد ثم تحول الى نظام شمولي فردي فيما بعد (العليان، ٢٠١١، صفحة ٣٨)اعلن قادة ثورة تموز ١٩٥٨ بعد يوم واحد ان الحكومة العراقية ملتزمة بالعهود و المواثيق الدولية و انها مستعدة لإقامة علاقات مع الدول عامة وفقا لميثاق الامم المتحدة (العاني ن.، ٢٠٠٠، الصفحات ٧٨ – ٧٩)، و ذلك معناه ان الثوار كانوا حريصين على تجنيب البلاد اي صراع مع الدول الاجنبية قد يكلفهم خسارة انتصارهم نتيجة اسقاطهم النظام الملكي لأن المواجهة المباشرة مع الغرب ستكلفهم تضحيات لن يتمكنوا من تقديمها في تلك الفترة الحرجة من حياتهم (الزيدي، ٢٠٠٥، الصفحات ٣٥ – ٣٦)كان السفير الأمريكي ويلدمار غالمن (Wildmar Gilman) يرسل تقاريره و كتبه الرسمية من بغداد اولا بأول و شخص و منذ بدايات الثورة ان القائمين عليها من العسكر و ذلك لعدم صدور بيان عن اي شخصية مدنية معروفة في البلاد ، كما توقع ردود عنيفة من بلاده ضد الثورة العراقية ، كان الانزال الامريكي في لبنان من بينها و توقع غالمن ان ذلك يؤدي الى توليد الكراهية للحكومة الامريكية في صفوف الشعب العراقي (State, pp. 314 – 315)تعرضت السفارة الامريكية الى هجوم في بداية الثورة قامت به مجموعة من المتظاهرين ادت الى قتل بعض افراد السفارة ، كان احدهم رئيس شركة " بيكتل " (Bektel)، كما و تم حرق احد اجهزة الارسال لها و برغم

الاجراءات الاحترازية التي اتخذها قادة الثورة الا انها لم تمنع الجماهير من تعليق شعارات معادية للأمريكان على جدار السفارة (غالمن، ١٩٦٥، صفحة ٣٣٥)تسلمت وزارة الخارجية الامريكية تقريرا من سفارتها في بغداد في مساء يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ ان وزير المالية في الاتحاد العربي الهاشمي قد لجأ للسفارة و نقل ان الحكومة العراقية لم يكن لها اي تحذير اولي حول الانقلاب و يذكر ان الملحق العسكري الامريكي هو الاخر لم يكن على معرفة مسبقة بمعظم الضباط المشاركين في الانقلاب (الونداوي، ١٩٩٠، صفحة ٢٧)اثر لجوء الازري الى السفارة الامريكية انزل الثوار قوات عسكرية احاطت ببعض السفارات الغربية ومنها الامريكية و البريطانية مع الالتزام بحمايتها من المتظاهرين الغاضبين ، و ذلك لارتباطهما بالدفاع عن النظام الملكي (الاعظمي، ١٩٨٨، الصفحات ٢١ – ٢٢)شعرت البعثة الدبلوماسية الامريكية في بغداد بالقلق من الاحداث فباشرت بنقل الاخبار منذ وقت مبكر من احداث الثورة ، اذ ارسل الملحق العسكري رسالة الى وزارة الدفاع في واشنطن ينبئ فيها عن استيلاء مجموعة عسكرية من قادة الجيش العراقي على العاصمة و اسقاط النظام الملكي القائم و اعلان نظام بديل عنه و اصدار مراسيم جديدة تؤكد سيطرتهم على الحكم . (Department of State, p. 307)اجتمع الرئيس الامريكي ايزنهاور مع نائبه ريتشارد نيكسون(Richard Nixon) و وزير خارجيته دالاس في اليوم التالي للثورة في العراق ، و اكد الرئيس الامريكي ان الوضع في العراق لم يعد متلائما مع السياسة الغربية (ايزنهاور، ١٩٦٩) ، و ان حكومته امام خيارين (إما ان تتدخل بسرعة في لبنان او ان تترك الشرق الاوسط) (Department of State, p. 307) اتخذت الحكومة الامريكية حزمة من الاجراءات لمواجهة الثورة العراقية اذ امرت بتحريك وحدات بحرية من قاعدة (اوكيناوا) في اليابان الى منطقة الخليج العربي لصد هجوم عراقي محتمل على الكويت ، و تقديم الدعم لأنظمة الخليج الموالية للولايات المتحدة (ايزنهاور، ١٩٦٩، صفحة ١١٠)، و انزال قوات مشاة البحرية الامريكية في لبنان و بدأت هذه القوات يوم ١٥ تموز ١٩٥٨ الدخول الى بيروت لإسناد حكومة الرئيس كميل شمعون (ايزنهاور، ١٩٦٩، صفحة ١١٤) ؛ (Department of State, pp. 317 – 318) قابل السفير الامريكي غالمن عبدالكريم قاسم قائد الثورة في ١٥ تموز ١٩٥٨ ، و طلب تطمينات حول ضمان ارواح و ممتلكات الامريكيين الموجودين في العراق و مسائل اخرى نوقشت في اللقاء الذي وصف بأنه ودي لأن عبدالكريم قاسم كان حريصا على كسب الامريكان و ضمان اعترافهم بالثورة ، صرح قاسم للسفير ان بإمكانه الاتصال به في أي وقت و تابع " نحن العراقيون نريد ان نكون أصدقاء للولايات المتحدة " (Department of State, p. 319)، و لاسيما ان الانزال الامريكي في لبنان كان رسالة تهديد واضحة للحكومة العراقية الجديدة ، و من ناحيته اعلن السفير الامريكي موقف حكومته تجاه الثورة الجديدة بأن حكومته ستؤجل اعترافها بالحكومة الجديدة الى ان تتأكد من انه حظي بالتأييد الشعبي المطلوب (الزوبعي ، ١٩٨٩، صفحة ٨٨) ومن ناحيتها أبرقت الخارجية الامريكية الى السفير غالمن "بعدم اتخاذ اي اجراء تجاه السلطات العراقية الجديدة يفهم منه ضمنا انه اعتراف بالنظام الجديد" ، وافاد السفير غالمن في اليوم التالي انه اجتمع مع وزير الخارجية الجديد عبد الجبار الجومرد و وزير الارشاد صديق شنشل وتناقش معهم حول مقتل الامريكيين الاثنين في المراحل الاولى للثورة ونقل الجومرد للسفير "اسفه العميق" لوفاتهم و اكد للسفير على بذل كل جهد من اجل كشف ملابسات الحادث ، وسأل صديق شنشل السفير غالمان عن سبب وجود قوات مشاة البحرية الامريكية في لبنان وما إذا كانت هذه القوات ستتجه نحو الأردن، فرد السفير بأن القوات الامريكية لن تدخل الاردن فكان هذا الجواب مدعاة ليقول شنشل انه قد سر بذلك (Department of State, p. 319). فأغلب الظن ان الحكام الجدد سيرون في توجه القوات الامريكية الى الاردن محاولة غربية لتنصيب الملك حسين رئيسا للاتحاد العربي الهاشمي خلفا للملك فيصل الثاني كونه الوريث الشرعي لخلافة الاتحاد. و لم تغب عن ذاكرتهم حركة قائد الجيش الاردني كلوب باشا باتجاه بغداد ومساندته للقوات البريطانية في القضاء على حكومة الدفاع الوطني في العراق وبالتالي اخماد حركة مايس ١٩٤١ اقرت الحكومة الامريكية ضرورة الاعتراف بالحكومة الجديدة في العراق دون تأخير و بناء علاقات تعاون معها خشية ان يدفع التأخير الامريكي قادة الثورة للاندفاع نحو الاتحاد السوفيتي، وضغطت على بريطانيا لغرض استحصال موافقتها على الاعتراف ايضا بحكومة العراق الجديدة ، و هكذا تم الاتفاق على ان يتم الاعتراف عبر دول ميثاق بغداد في لندن يوم ٢٧ تموز ١٩٥٨ و بالفعل تم اعتراف دول ميثاق بغداد تباعا ثم اعترفت بريطانيا في ١ آب ١٩٥٨ و اعقب ذلك اعترافا امريكيا في اليوم التالي ٢ اب ١٩٥٨ بالحكومة العراقية الجديدة (الونداوي، ١٩٩٠، صفحة ٢٤٤)، بعد ان ضمنت مصالحها في العراق لاسيما النفط و لم ينضم العراق الى الجمهورية العربية المتحدة او يهدد مصالح الدول الغربية في المنطقة (Davids , 1961, p. 139) و كانت الإدارة الامريكية تتخوف من تأثير الرئيس جمال عبد الناصر على الثورة العراقية ، ويذكر محمد حسنين هيكل في هذا الإطار، ان السفير غالمن أكد في أحد التقارير التي كان يرسلها الى وزارة الخارجية الأمريكية بعد لقاءه بالزعيم الركن عبد الكريم قاسم أن قاسم أكد له " إن العراق لا ينوي الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة ، بل إنه يفضل أن يحتفظ بدوره المستقل في المنطقة " (هيكل ، ١٩٨٨، صفحة ٢٨٩)وصل روبرت مورفي(Robert Murphy) مساعد وزير الخارجية الأمريكي في ٢ آب ١٩٥٨ مبعوثا من الرئيس

الأمريكي ايزنهاور ويحمل في جعبته تساؤلات تحتاج إجابات من قيادة الثورة الجديدة ومحذرا في الوقت نفسه قادة العراق من خطر الشيوعية السوفيتية و عبد الناصر فما كان من عبد الكريم قاسم الا ان ابلغه إنه لم يخاطر بنفسه و يقوم بالثورة ثم يسلمها الى عبد الناصر أو البريطانيين ، و طرح مورفي بحث إمكانية عمل مكاتب الاستعلامات(الاستخبارات) الأمريكية في الشرق الأوسط و اقترح بناء على راي وزير الخارجية الأمريكي تعاون العراقيين لتصحيح الفكرة السلبية المأخوذة عن الولايات المتحدة (الونداوي، ١٩٩٠، الصفحات ٢٩٢-٢٩٣) من جانب آخر : طرح مورفي مسألة مهمة في الغرب وهي استمرار تدفق النفط العراقي عبر خط النفط عبر الأراضي السورية و لاسيما بعد ان أصبحت سوريا تمثل الإقليم الشمالي في الجمهورية العربية المتحدة بعد الوحدة مع مصر ، فأجابه الوزير شنشل بأن الرئيس جمال عبد الناصر اثناء مباحثات دمشق طمأن العراقيين بأن تدفق النفط العراقي سيستمر في الانبوب ، و عرض تعاونه في سبيل بناء خط إضافي ، وبشأن مسألة التسليح الأمريكي للعراق فقد سأل شنشل بصدد البعثة العسكرية الإستشارية الأمريكية ليطرح رغبة العراق الضمنية في استمرار تسلم الأسلحة و المعدات العسكرية الأمريكية إذا ما كانت الولايات المتحدة مستعدة لتجهيزها (الونداوي، ١٩٩٠، صفحة ٢٩٣)عاود الرئيس آيزنهاور إرسال مبعوثيه الى الشرق الأوسط ولاسيما بعد القلق الذي ساور الإدارة الأمريكية حول تعاظم النفوذ الشيوعي في العراق و خطر القومية العربية المتمثلة بمصر عبد الناصر ، إذ اعلنت بريطانيا في ١٩ حزيران ١٩٦١ استقلال الكويت ، فرد الزعيم الركن قاسم بعد اسبوع واحد في مؤتمر صحفي عقد في ٢٥ حزيران بأن الكويت جزء من الجمهورية العراقية ، (حسين، ٢٠١٥ ، صفحة ١٥٣) الامر الذي اثار ردود فعل دولية و اقليمية معارضة للقرار العراقي ، اخذت العلاقات الامريكية العراقية بالتدهور بعد ان ساندت الولايات المتحدة الامريكية حليفتها بريطانيا في موقفهم المساند للكويت ، وساد اعتقاد بان الاتحاد السوفيتي يقف وراء قاسم (العاني ف.، ١٩٨٨، صفحة ٢٠) و اتخذ قاسم قرارا خطيرا عد معاديا للولايات المتحدة وللغرب عموما استهدف اضعاف الشركات النفطية الغربية العاملة في العراق و الغاء الامتيازات النفطية التي لطالما تمتعت بها على مدى العقود الفائتة و ذلك بإصدار القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ و تم بموجبه تحديد مناطق الاستثمار للشركات النفطية ، و انتزاع ٩٩.٥ بالمائة من الاراضي غير المستثمرة الممنوحة لتلك الشركات (هيرست، ١٩٧٨، الصفحات ١٠٤-١٠٥) اتفق عبدالسلام عارف مع حزب البعث على اسقاط نظام عبد الكريم قاسم وقامت هاتين القوتين بانقلاب عسكري دموي في ٨ شباط ١٩٦٣ اودى بحياة الزعيم الركن عبد الكريم قاسم وقام نظام جديد ، (حميدي، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٦٨، ٢٠١٥، صفحة ٢٨٨) على انقاضه وكانت الولايات المتحدة على الرغم من ان العلاقات الاقتصادية مع نظام قاسم كانت مزدهرة الا ان الامريكان كانوا يعتقدون ان السوق العراقية قادرة على استيعاب اكبر لبضائعها وكان بإمكانها ان تحتل مكانة افضل لوكان النظام السياسي فيه يدور في فلكها ، وهذا يفسر الموقف المتعاطف الذي التزمه الامريكان تجاه الثوار وتطورت علاقاتها مع النظام الجديد في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية والثقافية (العليان، ٢٠١١، صفحة ٦٢)سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق في عهد عبد السلام عارف ١٩٦٣ – ١٩٦٦ سعت حكومة طاهر يحيى لتأسيس شركة النفط الوطنية في ٨ شباط ١٩٦٤ مستفيدة من الأراضي التي تم انتزاعها بموجب قانون رقم ٨٠ لعام ١٩٦١ ، إذ اخذت الشركة على عاتقها إدارة هذه الأراضي ، و قد أُسست الشركة برأسمال قدره ٢٥ مليون دينار عراقي ،يُدفع من قبل الحكومة بطلب من إدارة الشركة بعد استحصال موافقة مجلس الوزراء (العليان، ٢٠١١، صفحة ٩٦) ، قدم سفيري الولايات المتحدة و بريطانيا احتجاجا على تأسيس شركة النفط الوطنية بعد مقابلتهما لوزير الخارجية اللواء ناجي طالب ، و طلبا التريث في إعلان تأسيس الشركة و اعلنا ان حكومتيهما ستحثان الشركات النفطية العاملة في العراق لحل المشاكل العالقة بيها و بين الحكومة العراقية ، وكان تبرير الاحتجاج الأمريكي – البريطاني على تأسيس الشركة هو ان حكومتي البلدين لم تعترفا بالقانون رقم ٨٠ الذي نَص على نزع ملكية الأراضي غير المستثمرة فعلا من شركات النفط و لا يحق للحكومة العراقية استثمار هذه الأراضي قبل موافقة الشركات على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ، طالما ان هناك مشاكل لا زالت قيد البحث بين الحكومة العراقية و الشركات (الزبيدي ، ٢٠٠٦، صفحة ١٥١) وصل الى العراق وفد ضم بعض خبراء النفط في الولايات المتحدة الامريكية ، و التقى بالرئيس عبدالسلام عارف في ٥ نيسان ١٩٦٤ لغرض تعزيز العلاقات النفطية بين البلدين و رحب عارف بالوفد الذي ضم ممثلي شركات نفطية و خبراء في الشؤون النفطية العالمية (جريدة الجمهورية، ٦ نيسان ١٩٦٤) ، و بسبب العلاقات النفطية التي توثقت خلال مدة حكم الرئيس عبدالسلام عارف بين الولايات المتحدة و العراق فإن استيرادات النفط العراقي ازدادت من (٣٨٨٦٦٠) طن عام ١٩٦٣ الى (١٥١١١٩١٤) طن عام ١٩٦٦ بزيادة نقدية من (٠.٦) مليون دولار الى (٨.٢١) مليون دولار (الزيدي ، العراق في الستراتيجية العسكرية و النفطية الامريكية في عهد الرئيس عبدالسلام محمد عارف (٨ شباط ١٩٦٣ – ١٢ نيسان ١٩٦٦) ، ٢٠٠٨، صفحة ٤٧٧) موقف الولايات المتحدة الامريكية تجاه الاحداث الداخلية في العراق ١٩٦٦ -١٩٦٨ أعلن عن وفاة الرئيس عبد السلام عارف بحادث طائرة في البصرة في ١٣ نيسان عام ١٩٦٦ (حميدي، ٢٠١٥، صفحة ٣٠٣) فتولى رئيس وزراءه عبد الرحمن البزاز منصب رئيس الدولة وكالة

وفقا لأحكام الدستور المؤقت ، توقعت الأوساط السياسية الدولية و الاقليمية ان يشهد العراق مواجهات طاحنة نتيجة لصراع القوى المختلفة على السلطة الا ان موقف الكتلة العسكرية المساندة لعبد السلام عارف رجح كفة الرئيس عبد الرحمن عارف في استلام السلطة ، و يعد اللواء عبد الرحمن عارف رئيس اركان الجيش و العميد سعيد صليبي قائد موقع بغداد العسكري الشخصيتين الأهم في هذه الكتلة فضلا عن مجموعة من القادة العسكريين و الضباط ، و حسم الصراع لصالح العسكر ومن ثم انتخب مجلسا الوزراء و الدفاع الوطني في جلسة مشتركة يوم ١٧ نيسان ١٩٦٦ عبد الرحمن عارف رئيسا للجمهورية (حميدي، ٢٠١٥، الصفحات ٣٠٨-٣١٠) ولم يصدر عن الخارجية الامريكية ردة فعل تجاه الاحداث في العراق لغاية الرابع عشر من مايس ١٩٦٦ إذ تلقى السفير الأمريكي في العراق روبرت سترونغ (Robert Strong) برقية من واشنطن تبلغه بتقديم التهنئة للرئيس عارف بمنصبه الجديد (رمضان، ٢٠٠٢، الصفحات ١٧٧-١٧٨)، و شددت التعليمات الموجهة للسفير ان يكون هدف الزيارة ذات طابع دبلوماسي حذر وسمح للسفير مناقشة قضايا محددة تختص بالعلاقة بين الحكومتين, و نقل سترونغ تهنئة الرئيس الامريكي ليندون جونسونLendon Johnson) (الى الرئيس العراقي ، الذي بدوره اعرب عن تمنياته باستمرار العلاقات الودية مع الولايات المتحدة الامريكية , و قد وصف السفير الامريكي الرئيس عبدالرحمن عارف بأنه كان وديا و صريحا و انه يسعى للتفاهم مع الولايات المتحدة (State, United States Department of, 2000).كانت السفارة الامريكية في بغداد حريصة على جس نبض الحكومات العراقية المختلفة حال استلامها المسؤولية، و قد استغل السفير الامريكي استقالة وزارة عبدالرحمن البزاز في ٦ آب ١٩٦٦ ، و تشكيل وزارة ناجي طالب بعد ثلاثة أيام و قابل رئيس الوزراء الجديد كما كان الحال مع الحكومات السابقة، و اعرب عن خيبة أمله العميقة من موقف رئيس الوزراء البزاز المطابق للموقف السوفيتي (الذويب، ٢٠١٠، صفحة ١٤٣) انتشرت اخبار عن تدخل السفارة الامريكية في شؤون العراق الداخلية ، ولمواجهة هذه الاخبار و التغطية عليها، اقترح السفير الأمريكي ان ينقل رسالة شفهية من الرئيس جونسون الى الرئيس عارف ، ولاسيما ان السفير توقع مقابلة قريبة للرئيس عارف ، و قد صاغ السفير سترونغ رسالة الرئيس جونسون وابدى فيها تحياته الشخصية و اعجابه بجهود الرئيس عارف لتحقيق الاستقرار في البلاد من خلال التوفيق بين جميع مكونات الشعب لتعزيز الوحدة الوطنية (Departmentof State, 2000) استقبل الرئيس عبد الرحمن عارف السفير الأمريكي سترونغ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٦٦ إذ نقل السفير رسالة الرئيس جونسون. ومن ناحيته أعرب الرئيس عارف عن أمله بتقديم الولايات المتحدة المساعدات لتنمية الدول المتخلفة، من دون أغراض خفية و إنها بذلك سوف تعزز مكانتها في العالم اكثر من أي تكلفة مادية تتحملها. و أشار السفير الى "الشائعات" و التعليقات الصحفية التي طالت السفارة الامريكية في بغداد و تتهمها بالقيام بأعمال "مشينة"، ليؤكد بأن الحكومة الامريكية و سفارتها لا يعملان ضد المصالح العراقية و لا نية لهما للقيام بذلك ، و يبدو ان الرئيس العراقي لم يقتنع بهذا التبرير، إذ طلب توضيحا عن اتصال" أولاد في السفارة مع بعض العناصر المشبوهة و السفارة تفهم ماذا يعني " وبحسب وصف السفير فإن الرئيس قالها مازحا (Department of State , 2000)وفي الجانب الاقتصادي ، تميزت العلاقات الامريكية مع العراق بأنها كانت ضعيفة نسبيا ،إذ حث المسؤولون العراقيون خلال لقاءاتهم المسؤولين الأمريكيين على ضرورة بذل جهد أمريكي اكبر للدخول في السوق العراقي وتوسيع المشاركة الامريكية في تنمية العراق إلا ان الجانب الأمريكي كان يستخدم المماطلة و التسويف ويعلل ذلك بغياب تشريع يضمن الاستثمار في البلاد (الذويب، ٢٠١٠، صفحة ١٥٧)وفي اتجاه آخر شهدت العلاقات العراقية مع الاتحاد السوفيتي تطورا في الجانب الاقتصادي، إذ أعلن في كانون الأول ١٩٦٧ عن توقيع اتفاق ثنائي عراقي –سوفيتي لتنفيذ خمسة مشاريع صناعية كبيرة بتمويل روسي في العراق، تشمل إنشاء مصانع للنسيج و المواد الكيمياوية و مصنع للزجاج والآلات الزراعية و سكة للحديد تربط بين بغداد والبصرة. (حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية ١٩٥٨-١٩٦٨ / ج١٠، ٢٠٠٤، صفحة ٣٨٠)ويبدو ان الممارسات الامريكية التي تصطدم بها المحاولات العراقية لجذب الاستثمار الأمريكي وتطوير بنيته الاقتصادية كانت تخفي غايات سياسية قوامها تركيز الضغط تجاه الحكومة العراقية لتقديم تنازلات سياسية و اقتصادية فضلا عن الحد من تطور علاقتها المتنامية مع الاتحاد السوفيتي و المعسكر الاشتراكي راقبت الولايات المتحدة الامريكية عن كثب زيارة الرئيس العراقي عبدالرحمن عارف الى طهران يوم ١٤ اذار ١٩٦٧ والتي امتدت حتى التاسع عشر من الشهر نفسه ، و طلبت وزارة الخارجية الامريكية من سفارتها ببغداد تزويدها بالمعلومات المتيسرة عن هذه الزيارة ، و طلبت الرأي عن الخطوات التي ينبغي ان تؤخذ لتحسين العلاقة بين البلدين . و طلبت الخارجية من السفير نقل اعجاب الحكومة الامريكية بحكمة خطوات الرئيس عارف بمد جسور الثقة مع جيرانه و رغبة الحكومة الامريكية بتحسين العلاقات مع العراق (State D. o., 2000) موقف الولايات المتحدة من المشكلة الكردية وعلاقات العراق مع ايران: شهدت الحركة الكردية في شمال العراق تطورات و احداث متسارعة في اعقاب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وصلت الى حد اندلاع الاعمال المسلحة عام ١٩٦١ . و لم تكن التدخلات الإقليمية و الدولية بعيدة عن الساحة ، و لاسيما الأمريكية و الإيرانية . و قد ورث عبدالرحمن عارف تركة ثقيلة و سعى لحل المشكلة سلميا . و قد حرص

الرئيس عارف في مقابلته الأولى مع السفير الأمريكي بعد توليه الرئاسة على إثارة موضوع الدعم العسكري الإيراني للحركة المسلحة الكردية و سبل حل المسألة الكردية ، و ذكر الرئيس انه ليس لإيران ما تخشاه من العراق ، و لكن اذا كان الشاه محمد رضا بهلوي الذي هو المسؤول الوحيد عن العداء الإيراني للعراق سيستمر لأي سبب كان في مساعدة الاكراد فأن العراق سيكون مضطرا لجلب المزيد من المتاعب لإيران (الذويب، ٢٠١٠، صفحة ١٤٩) تمكنت الحكومة العراقية في وقت مبكر من عهد الرئيس عبدالرحمن عارف من التوصل الى اتفاق مع الزعيم الكردي مصطفى البارزاني لحل المشكلة الكردية ، إذ اعلن رئيس الوزراء العراقي عبدالرحمن البزاز في ٢٩ حزيران ١٩٦٦ بيانا عن سياسة حكومته لحل مشاكل حكومته مع الكرد (الذويب، ٢٠١٠، الصفحات ١٤٩ – ١٥٠) . و قدمت الولايات المتحدة التهنئة للحكومة العراقية بالتوصل الى تسوية و أملت ان يتم تنفيذها بصورة سريعة اعتمادا على النوايا الحسنة المخلصة للحكومة العراقية و الاكراد (Department of State, 2000) لم يصمد اعلان البيان طويلا و لم يقدم حلا دائما للمسألة الكردية و انما كان اعلان هدنة مؤقتة و سرعان ما بدأت المشاكل تطفو على السطح ، إذ التقى رئيس الوزراء الجديد ناجي طالب مع السفير الأمريكي في ١٨ آب ١٩٦٦ ، و تعهد ان تُنفذ حكومته بيان ٢٩ حزيران بشكل تام و لكنه طرح بعض الصعوبات التي تواجه التنفيذ ، و ابرزها استمرار ايران بتزويد السلاح الى الاكراد و لم يطلب رئيس الوزراء العراقي تدخل الولايات المتحدة مع ايران او يتهم الأمريكيين بمساعدة الاكراد و لكنه تساءل ما الذي تريده ايران من العراق الذي لم يكن رؤساء حكومته مثل البزاز او طاهر يحيى يريدان علاقات سيئة مع جارتهم الا ان ايران فعلت ذلك ، إذ قدمت مطالبا تعجيزية بشأن مسألة شط العرب في الوقت الذي لا تريد الحكومة العراقية مناقشتها (Department of State, 2000)دافع السفير الأمريكي بشدة عن موقف البارزاني وإيران مما يعطي دلالة على تبنيه لموقفيهما، فردا على تساؤل ناجي طالب للسفير على وجهة نظره عما يجب فعله من الحكومة العراقية لتسوية المشكلة، ولن يبدأ الاكراد الصراع الا في حالة فشل تعامل الحكومة العراقية معهم. أما عن التدخل الإيراني في الازمة الكردية فقد نفى السفير الأمريكي ضلوع ايران بإمداد المتمردين الاكراد بالسلاح و ادعى بأنها قطعت بعد اتفاق التاسع و العشرين من حزيران ، أما الإمدادات الأخرى فستتوقف بعد رفع الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الحكومة العراقية على شمال البلاد (الذويب، ٢٠١٠، صفحة ٢٤٦)وقد أشرنا الى زيارة الرئيس عبد الرحمن عارف الى طهران في ١٤ آذار ١٩٦٧ ولقاءه شاه ايران محمد رضا بهلوي و استحسان الولايات المتحدة لتوجهات الرئيس العراقي تجاه بلدان الجوار و لاسيما ايران التي تمتاز بعلاقة متينة مع الولايات المتحدة، وتعد الزيارة الأولى لرئيس عراقي الى طهران ، و تباحث الزعيمان في عدة شؤون منها القضية الفلسطينية التي تعد قضية تتعدى الشأن العربي الى جميع الدول الإسلامية وتأثيرها المباشر على أمن المنطقة و استقرارها ، فضلا عن الاتفاق على تعزيز التعاون وبناء علاقات تعتمد حسن الجوار و عدم التدخل في الشأن الداخلي لكلا الطرفين (Alam, 1995, pp. 69–70) حرب حزيران ١٩٦٧ وقطع العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية كانت القضية الفلسطينية و الصراع العربي الإسرائيلي تمثل محور السياسة العراقية ولا سيما في العلاقة مع الولايات المتحدة إذ اصبح الانحياز الامريكي للكيان الصهيوني واضحا في الشؤون السياسية و الاقتصادية والإعلامية و العسكرية، و هذا ما دعا وزير الخارجية عدنان الباجة جي الى تنبيه وزير الخارجية الامريكي دين راسك (Dean Rusk) اثناء اجتماعه به بواشنطن في ٥ تشرين الأول ١٩٦٦ أن انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل يبدو جليا في مبيعات الأسلحة الامريكية لإسرائيل (Department of State, 2000) اتجهت الاحداث في الشرق الأوسط في شهر أيار ١٩٦٧ نحو التصعيد العسكري في اعقاب ضغوط عربية و إقليمية باتجاه اغلاق الحكومة المصرية لخليج العقبة بوجه السفن الإسرائيلية و أعقب ذلك طلب سحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء (أوبالانس، د.ت، صفحة ٢٠٠)، فسارعت الحكومة العراقية باتجاه احتواء الموقف إلا ان الإدارة الامريكية مارست عملية خداع دبلوماسية في خضم عملية تمهيد الأوضاع لتوجيه ضربة إسرائيلية مباشرة للقوة العربية .إذ عقد الباجة جي في الأول من حزيران ١٩٦٧ لقاءين مع وزير الخارجية الأمريكي راسك و مساعده والت روستو (Walt Rostow) دافع فيه عن الموقف المصري وبين وجهة النظر العربية تجاه الأزمة (الذويب، ٢٠١٠، صفحة ١٦١)، رأت الولايات المتحدة في القرار المصري تحديا لها اذ انها تعد نفسها الضامن لحرية الملاحة في الخليج بموجب نتائج حرب السويس ١٩٥٦ ، لذلك أدانت القرار وأصدرت الخارجية الامريكية بيانا شديد اللهجة جاء فيه " ان الولايات المتحدة تعد خليج العقبة هو ممر مائي دولي ، و عليه فإن إغلاقه في وجه الملاحة الإسرائيلية يعد عملا غير مشروع ذا عواقب دولية وخيمة " (جوده، ٢٠١٧، صفحة ١٤١) و ادعى مساعد وزير الخارجية روستو ممارسة بلاده اقصى ضغط دبلوماسي على إسرائيل لمنعها من توجيه ضربة استباقية ردا على اغلاق المضائق في خليج العقبة و أضاف ان الحل السلمي لايزال ممكنا ولا سيما أن عبد الناصر لم يستخدم القوة العسكرية في فرض اغلاق المضائق ، و تم الاتفاق على ان يترك الوضع على ما كان عليه سابقا لحين التوصل الى اتفاق بشأنه أو يحال الموضوع الى محكمة العدل الدولية (الذويب، ٢٠١٠، صفحة ١٦١) طلب الرئيس الأمريكي جونسون مقابلة وزير الخارجية عدنان الباجة جي فور عودته من مصر وذلك بناء على توصية من السفارة الامريكية في العراق

والذي عدته المذكرة بأنه رجل مسؤول و من أفضل الخيارات للقنوات الامريكية للعراق وتمت الزيارة في الأول من حزيران ، و أكد الباجة جي أسلوب الخديعة المتعمدة الذي مارسته الولايات المتحدة على لسان الرئيس جونسون إذ يقول" أؤكد لك اننا حذرنا إسرائيل بأنها إذا قامت بأي عمل عسكري استفزازي فسوف نقف ضدها ، و في نفس الوقت إذا أنتم (العرب) بدأتم بالحرب أو بدأتم بأي عمل عسكري فسوف يكون موقفنا معاديا ضدكم " ، وهكذا قدمت الإدارة الامريكية وعدا لوزير الخارجية العراقي عدنان الباجة جي بأن لا تبدأ إسرائيل الحرب، و في المقابل اعطى الباجة جي وعدا بعدم بدء مصر و سوريا الحرب ، وعندما أكملت إسرائيل استعدادها شنت الحرب في الخامس من حزيران وهزمت الجيوش العربية بسبب ترددهم و عدم استعدادهم و ثقتهم بالعهود و المواثيق الامريكية (الذويب، ٢٠١٠، صفحة ١٦٢) بعد بداية العدوان الإسرائيلي دخلت القوات العراقية الحرب إلى جانب إخوانهم العرب ، و في اليوم التالي قررت الحكومة العراقية إيقاف ضخ النفط العراقي ردا على مساندة الولايات المتحدة و بريطانيا لإسرائيل ، واحتشد المواطنون ، و هاجموا المصالح والمراكز الثقافية الامريكية و البريطانية في بغداد ، و أغلقت الحكومة في ١٤ حزيران جميع المؤسسات البريطانية و الامريكية و الألمانية الغربية ووقفت التعامل الاقتصادي معها (حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية ١٩٥٨-١٩٦٨ / ج١٠، ٢٠٠٤، الصفحات ٣٤-٣٧) وبعد يومين من بدء العدوان قررت الحكومة العراقية قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة و بريطانيا بسبب دعمها للكيان الصهيوني، إذ استدعى وكيل وزارة الخارجية العراقية نوري جميل القائم بالأعمال الأمريكي في بغداد إينوك أس دونكان (Enoch S. Duncan) , و أبلغه قرار الحكومة العراقية ، و غادرت البعثة الأمريكية العراق في اليوم نفسه ، إذ توجهت قافلة تحمل موظفي السفارة باتجاه ايران تحت حماية السلطات العراقية حتى الحدود الإيرانية (Department of State, 2000)**موقف الولايات المتحدة من السياسة النفطية العراقية و العلاقة مع الاتحاد السوفيتي** اصدرت الحكومة العراقية القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٦٧ "قانون تخصيص مناطق الاستثمار لشركة النفط الوطنية" والقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٦٧ "قانون تأسيس شركة النفط الوطنية" ويعد هذان القانونان تثبيتا لسياسة العراق النفطية وتحقيقا لأهداف القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ المتضمن تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط العاملة في العراق وتخصيص المناطق الخارجة عن حدود ذلك القانون لشركة النفط الوطنية العراقية لتقوم باستثمار النفط فيها استثمارا مباشرا وتحريم منح امتيازات في المناطق المخصصة لشركة النفط الوطنية تحريما مطلقا. وقد اثار صدور القانوني موجة سخط كبيرة من قبل شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق (حميدي، تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٦٨، ٢٠١٥، الصفحات ٣٢٢-٣٢٣)اتفقت الأحزاب و التنظيمات السياسية في العراق بعد عدوان ٥ حزيران ١٩٦٧ على المطالبة بتأميم النفط ، و دعا المدير العام لشركة النفط الوطنية غانم العقيلي في ٥ تموز ١٩٦٧ الى تأميم حصص الولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا و هولندا في شركات النفط التي تعمل في العراق و ذلك لموقفها المعادي من القضية العربية (حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية ١٩٥٨-١٩٦٨ / ج١٠، ٢٠٠٤، صفحة ١٦٩)وبعد مفاوضات بدأت في أواخر أيلول بصورة سرية وتقديرا لموقف فرنسا من القضايا العربية ولاسيما موقفها في حرب حزيران ١٩٦٧ أسفرت عن توقيع شركة النفط الوطنية اتفاقا مع شركة ايراب الفرنسية في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦٧ يسمح لها بموجبه بالتنقيب عن النفط ضمن مساحة لا تزيد عن ١١ الف كيلو متر مربع يقع جزء منها في المياه الإقليمية وبعضها الاخر في الأهوار ، والسمة البارزة في الاتفاق ان الشركة تعمل كمقاول في نطاق القانوني رقم ٩٧ و١٢٣ لسنة١٩٦٧. أي ان ملكية النفط تعود الى شركة النفط الوطنية وقد عارضت الشركات النفطية الامريكية والبريطانية العاملة في العراق هذا الاتفاق وقامت بأعمال تخريبية في منشآت النفط العراقية في كركوك (حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية ١٩٥٨-١٩٦٨ / ج١٠، ٢٠٠٤، الصفحات ١٧٠-١٧٢)ومن جانب آخر قررت الحكومة العراقية عدة قرارات استهدفت المؤسسات الامريكية العاملة في المجال الثقافي و التعليمي ، إذ ألحقت جامعة الحكمة التي انشأتها جمعية الآباء اليسوعيين الأمريكية في عام ١٩٥٦ بمجلس جامعة بغداد اعتبارا من السنة الدراسية ١٩٦٧-١٩٦٨ وتضم الجامعة ثلاث كليات هي الهندسة المعمارية والآداب وإدارة الأعمال ، كما قرر مجلس الوزراء في ٢٢ أيلول ١٩٦٧ إغلاق فرع مؤسسة فرانكلين الامريكية للطباعة و النشر في بغداد، مبررا قراره بأن هذه المؤسسة دأبت طوال مدة عملها في العراق على خدمة مصالح الاستعمار الأمريكي والاستعمار البريطاني وبالتالي خدمة الأهداف الصهيونية في الوقت نفسه (حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية ١٩٥٨-١٩٦٨ / ج١٠، ٢٠٠٤، صفحة ص٣٨٠) ومهما يكن من أمر فقد تم الإطاحة بحكم الرئيس عبد الرحمن عارف في ١٧ تموز ١٩٦٨ بانقلاب عسكري غير دموي دبرته قيادات عسكرية تابعة لحزب البعث وتعاونت معها قيادات عسكرية تشغل مناصب استخبارية مهمة في حكومة الرئيس عارف وتولى مجلس قيادة الثورة السلطة في العراق بقيادة اللواء المتقاعد أحمد حسن البكر، وأحيل الرئيس عبد الرحمن عارف على التقاعد و نقل وعائلته الى منفاه في بريطانيا (الذويب، ٢٠١٠، صفحة ١٦٧).

الخاتمة

أشرنا في ثنايا البحث، الى ان الولايات المتحدة الامريكية قد انصب اهتمامها على العراق منذ فترة مبكرة من القرن العشرين كنتيجة لوجود موارد اقتصادية هائلة وخزين هائل من النفط الخام فضلا عن امتلاكه تاريخ حضاري عريق، وقد تطورت العلاقات الاقتصادية والسياسية الامريكية مع العراق مع تنامي قوتها العسكرية والاقتصادية وسيطرتها على القرار الدولي، كنتيجة من نتائج الحرب العالمية الثانية ، إذ أمن تفوق الولايات المتحدة دعما للشركات النفطية الامريكية في تحصيل امتيازات كبيرة على حساب الشركات المنافسة.كان قيام ثورة ١٤ تموز، مفاجأة للأمريكيين والبريطانيين على حد سواء، وشكلت صدمة لهما كما صرح الرئيس الأمريكي آيزنهاور ، وذلك لخشيتهما من توجه الحاكم الجديد للعراق عبدالكريم قاسم باتجاه أعداء الغرب من المعسكر الشيوعي السوفييتي و معسكر القومية العربية الذي تمثله مصر عبدالناصر، إلا ان حاكم العراق اختار ان يسلك طريقا خاصا به على الرغم من تقريبه للشيوعيين لمواجهة التيار القومي المتصاعد داخل المؤسسة العسكري و خارجها اورثت توجهات قاسم في المجال النفطي بعد صدور قانون رقم ٨٠ ضد شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق عداوة الولايات المتحدة، فأيدت الحكم الجديد الذي أطاح بسلطة الزعيم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣، ليتسلم المشير الركن عبد السلام محمد عارف السلطة مع حزب البعث ، استغلت الولايات المتحدة تعدد التوجهات السياسية في البلاد وتصارعها من اجل تحقيق مصالحها ، لتتدخل في الشؤون الداخلية للعراق عن طريق دعم المعارضة الكردية في شمال العراق ، ليصبح العراق ساحة لتصفية الحسابات بين الشرق والغرب استمرت العلاقات العراقية – الامريكية من خلال التعامل الاقتصادي الذي كان اخذا في التطور في المجالات النفطية والاقتصادية لأن السياسة الامريكية تجاه العراق قائمة أساسا على ضرورة استمرار تدفق النفط العراقي باتجاه الولايات المتحدة وأوروبا، على الرغم من مقتل الرئيس عبد السلام عارف و انتقال السلطة الى أخيه الفريق اول عبد الرحمن عارف في نيسان ١٩٦٦، إلا ان انحياز الولايات المتحدة و مساندتها لإسرائيل ضد الدول العربية جعل العلاقات العراقية – الامريكية تتجه إلى طريق مسدود ، مما جعل الحكومة العراقية تتجه نحو عدم اعطاء الشركات الامريكية امتيازات نفطية جديدة ، مما زاد في عداء الولايات المتحدة للسلطة القائمة في العراق و بدأت تعمل على التخلص منها بعد وصول الرئيس الأمريكي لندون جونسون الى السلطة و المعروف بدعمه التام لإسرائيل وانحيازه للمصالح الإسرائيلية وتعهده بأمن إسرائيل و ضمان تفوقها العسكري على الفلسطينيين و الدول العربية الأخرى، شعر العراقيون بالغضب ضد الولايات المتحدة الامريكية ولاسيما بعد موقفها المعادي للعرب في حرب حزيران ١٩٦٧ فضلا عن موقف الولايات المتحدة السلبي المعادي للعراق في القضية الكردية، أدى ذلك الى قطع العلاقات الدبلوماسية بين العراق و الولايات المتحدة و مغادرة البعثة الدبلوماسية الامريكية العراق دون عودة لمدة طويلة لاحقة .

قائمة المصادر

أولاً. المصادر الأجنبية:

1. Department of State . (2000). F.R.U.S. ,Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State ,Subject: Call On President Aref , Baghdad. Washington: Depaertment of State.
2. Alam, M. (1995). Iraqi Foreign Policy since Revolution. New Delhi: Mohan Gardin.
3. Davids , J. (1961). The United States and The Middle East 1955 – 1960 , " Middle Eastern Affairs " Vol .X II N .5. Washington: American Political Science Association.
4. Department of State .F.R.U.S. 1958 – 1960, Department of State .Washington: Department of State / Central Files, 787.00/7–١٥٥٨.
5. Department of State. (2000, july 2). F.R.U.S. , No. 182 . Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of Stste , Baghdad. Washington: Department of State.
6. Department of State. (2000, October 8). F.R.U.S. , No. 183 . Telegram From The Embassy in Iraq to the Department of States , Subject : Secretary's Meeting with Pachachi October 5 Washington. Washington: Department of State.
7. Department of State. (2000, october 8). F.R.U.S.,No. 184. Telegram From the Department of State to the Embassy in Iraq, Subject: Secretary is Meeting with Pachachi October 5 ,Washington. Washington: Department of State.
8. Department of State. (2000, June 6). F.R.U.S.,No.194.TelegramFrom the Embassy in Iraq to the Department of State,Baghdad . Washington: Department of State.
9. Department of State. (n.d.). F.R.U.S., 1958 – 1960 , Vol . X II, Editorial , 14 july 1958. Washington: Department of State.
10. Department of State. (n.d.). F.R.U.S., 1958 – 1960 , Vol . XII , Memorandum of Telephone Conversation Between President Eisenhower and Secretary Dulles , 15 July 1958. Washington: Department of State.

11. Department of State. (n.d.). F.R.U.S., 1958 - 1960 , Vol X II , US Army Attach in Iraq, To :Foreign Office , 14 July 1958. Washington: Department of State.

12. Department of State. (n.d.). Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State , July 15, 1958. Washington: Department of State / Central Files, 787.00/7-1558.

13. Departmentof State. (2000, August 19). F.R.U.S.,NO.183.Telegram From the Embassy in Iraq to the Departmentof State, Subject:Talk with New Prime minister. Washington: Departmentof State.

14. Ederson, L. H. (15 DEC. 1943). usna , 890 G27 \ 152 : From The American Minister , To : Us Legation (Baghdad). Baghdad: USNA.

15. Eisenhowe, D. D. (1965). The White House Year : Waging Peace 1956 - 1961. New York: Doubleday.

16. State, D. o. (2000 , april 5). F.R.U.S. , No. 190 , Telegram From the Department of State To the Embassy in Iraq. Washington, United States America: Department of State.

17. State, T. D. (n.d.). F.R.U.S. , 1958 - 1960 , From : The Embassy in Iraq , To : The Department of State , Vol . X II , 14 July , 1958. Washington: Department of State.

18. State, United States Department of. (2000, May 17). F.R.U.S., 1964 - 1968 , VOL XX1 , Telegram From the Embassy in Iraq to the Department of State , Subject : Call on President Aref , Baghdad , May 17 , 1966. Washington: Unuted States Goverment Printing , No. 180.

19. Stebbins , R. P. (1960). The United States in The World ffairs 1959. New York: Cambridge University Press

٢٠. Thrope, J. A. (Vol. 25 , N o.1 , winter 1974). The United States and the Anglo - Iraqi Crisis 1940 - 1941

ثانياً. المصادر باللغة العربية:

٢١. ابراهيم خليل العلاف. (٢٠٠٦). *العراق و الولايات المتحدة الامريكية دراسات في التاريخ و السياسة و النفط و التعليم*. الموصل: مركز الدراسات الاقليمية - جامعة الموصل.

٢٢. أحمد نعمه جوده. (٢٠١٧). *الأسطول السادس الأمريكي و دوره في القضايا العربية ١٩٥٦-١٩٧٣*. بغداد: رسالة ماجستير/ الجامعة العراقية - كلية الآداب.

٢٣. أدغار أوبالانس. (د.ت). *حرب الإستنزاف*. بيروت: دار القدس.

٢٤. اسامة عبد الرحمن نعمان. (٢٠٠٦). *العلاقات الامريكية - العراقية في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥*. بغداد: مطبعة الرفاه.

٢٥. بشار فتحي العكيلي. (٢٠٠٣). *صراع النفوذ البريطاني - الامريكي في العراق ١٩٣٩ - ١٩٥٨ دراسة تاريخية سياسية* . الموصل: رسالة ماجستير - جامعة الموصل.

٢٦. ج ج لوريمر. (١٩٦٧). *دليل الخليج/ القسم التاريخي*. الدوحة: مطابع علي بن علي.

٢٧. جريدة الجمهورية. (٦ نيسان ١٩٦٤). *جريدة الجمهورية و العدد ١١٤* .

٢٨. جعفر عباس حميدي . (٢٠٠٤). *تاريخ الوزارات العراقية ١٩٥٨-١٩٦٨ / ج١٠*. بغداد: منشورات بيت الحكمة.

٢٩. جعفر عباس حميدي. (٢٠١٥). *تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤-١٩٦٨*. بغداد: دار و مكتبة عدنان.

٣٠. جمال هاشم الذويب. (٢٠١٠). سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق في عهد الرئيس عبد الرحمن محمد عارف ١٩٦٦-١٩٦٨. *مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية*، ١ (ع٢)، الصفحات ١٣٩-١٨٢.

٣١. حسن نوري حسين. (٢٠١٥). *أزمة الكويت و اشكالية العلاقة مع العراق*. بغداد: دار و مكتبة عدنان.

٣٢. حسين و اخرون اغا. (١٩٨٤). *الاستراتيجية الامريكية الحديثة*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر .

٣٣. خليل ابراهيم الزوبعي . (١٩٨٩). *موسوعة ١٤ تموز ، ج ١*. بغداد: د. م.

٣٤. خليل علي مراد. (١٩٧٩). *تطور السياسة الامريكية في الخليج العربي ١٩٤١ - ١٩٤٧*. بغداد: اطروحة دكتوراه / جامعة بغداد / كلية الاداب .

٣٥. دوايت ايزنهاور. (١٩٦٩). *مذكرات ايزنهاور*. بيروت: دار نشر دبلداي.

٣٦. ديفيد هيرست. (١٩٧٨). *النفط و الرأي العام في الشرق الاوسط* . البصرة: مركز دراسات الخليج العربي.

٣٧. سعيد عبود السامرائي. (١٩٧٣). *سياسات التصنيع و التقدم الاقتصادي في العراق* . النجف.

٣٨. سنان صادق حسين الزيدي. (٢٠٠٥). *سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق ١٩٥٨ - ١٩٦٣* . بغداد: اطروحة دكتوراه - جامعة بغداد .

٣٩. سنان صادق حسين الزيدي . (٢٠٠٨). العراق في الستراتيجية العسكرية و النفطية الامريكية في عهد الرئيس عبدالسلام محمد عارف (٨ شباط ١٩٦٣ – ١٢ نيسان ١٩٦٦) . *مجلة الدراسات التاريخية* .

٤٠. سندرسن باشا. (١٩٨٢). *مذكرات سندرسن باشا . طبيب العائلة الملكية في العراق١٩١٨-١٩٤٦* . بغداد: اليقظة العربية.

٤١. سيد نوفل. (١٩٦١). *الاوضاع السياسية لامارات الخليج العربي و جنوب الجزيرة*. القاهرة: دار المعرفة.

٤٢. طالب محمد وهيم. (١٩٨٢). *التنافس البريطاني – الامريكي على نفط الخليج العربي ١٩٢٨ – ١٩٣٩*. بغداد: دار الرشيد للنشر.

٤٣. عادل محمد حسين العليان. (٢٠١١). *العراق في السياسة الامريكية المعاصرة ١٩٨٠ – ٢٠٠٣*. الموصل: جامعة الموصل / كلية التربية .

٤٤. عباس محمد الشمري. (٢٠٠٣). *المدارس الامريكية في منطقة الخليج العربي* . الكويت.

٤٥. عبدالرحمن اسامة الدوري. (٢٠٠٦). *العلاقات العراقية – الامريكية في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥*. بغداد: مطبعة الرفاة.

٤٦. عدنان الباجة جي. (١٩٨٩). *مزاحم الباجة جي (سيرة سياسية)* . لندن : مركز الوثائق و الدراسات التاريخية.

٤٧. علياء محمد حسين الزبيدي . (٢٠٠٦). *التطورات السياسية في العراق ١٩٦٣ – ١٩٦٨ دراسة تاريخية* . بغداد: اطروحة دكتوراه جامعة بغداد .كلية التربية للبنات .

٤٨. عمار خالد رمضان. (٢٠٠٢). *الصراع على السلطة في العراق الجمهوري ١٩٦٣-١٩٦٨*. البصرة: رسالة ماجستير_ جامعة البصرة– كلية الآداب.

٤٩. غانم محمد الحفو. (٢٠٠٥). *صفحات من تاريخ التكتلات الاقليمية في الشرق الاوسط . العراق انموذجا ١٩٤٦ – ١٩٥٩* . الموصل: مركز الدراسات الاقليمية جامعة الموصل.

٥٠. فاطمة حمدي عبدالرحمن العاني. (١٩٨٨). *العلاقات العراقية – الامريكية ما بين ١٩٦٧ – ١٩٨٧*. بغداد: رسالة ماجستير ، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية.

٥١. كمال مظهر احمد . (١٩٧٨). *اضواء على قضايا دولية في الشرق الاوسط* . بغداد: منشوارت وزاة الثقافة و الفنون .

٥٢. كوثر عباس عبد. (١٩٨٢). *تطور العلاقات العراقية .الامريكية ١٩٤٥ – ١٩٥٨* . بغداد : رسالة ماجستير / المعهد العالي للدراسات القومية الاشتراكية / الجامعة المستنصرية .

٥٣. محمد حسنين هيكل . (١٩٨٨). *سنوات الغليان: حرب الثلاثين سنة ١٩٦٧ / ج١*. القاهرة: دار الاهرام للنشر.

٥٤. مؤيد ابراهيم الونداوي. (١٩٩٠). *وثائق ثورة تموز ١٩٥٨ في ملفات الحكومة البريطانية*. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

٥٥. ناجي شوكت. (١٩٧٨). *سيرة و ذكريات ثمانين عاما*. بيروت: مكتبة اليقظة العربية.

٥٦. نوري عبدالحميد خليل. (١٩٧٩). *التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥ – ١٩٥٢*. بغداد: جامعة بغداد – كلية الاداب.

٥٧. نوري عبدالحميد و اخرون العاني. (٢٠٠٠). *تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ج ١ ، ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٧ شباط ١٩٥٩*. بغداد: بيت الحكمة .

٥٨. هنري فوستر. (١٩٤٦). *تكوين العراق الحديث*. بغداد: مطبعة الشعب.

٥٩. والدمار غالمن. (١٩٦٥). *عراق نوري السعيد*. بيروت: دار سطور للنشر و التوزيع.

٦٠. وليد محمد الاعظمي. (١٩٨٨). *ثورة ١٤ تموز و عبدالكريم قاسم في الوثائق البريطانية*. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

٦١. يفغيني بريماكوف. (١٩٧٩). *تشريح نزاع الشرق الاوسط*. دمشق.